بنى الحمى والوطن: ماذا بعد؟

د. م. نادر رياض

فاجأتنا رياح التغيير وما صاحبها من انتفاضة محمودة على جانبها الايجابى إلا أن مردودها السلبى والذى أيقظ خفافيش الظلام والذئاب الجائعة من سباتها المؤقت كان منذرا بالخطر المستطير.

ولايستطيع المتابع فى صدد الأحداث المصرية خلال الثمانية عشر يوما الأولى من انتفاضة الشباب وما تلاها خلال العشرين يوما إلا أن يرى مدى سيطرة هذه الانتفاضة على سمع وبصر العالم الخارجى وكيف أنها طرحت منطقا جديدا على خريطة التغيير فى العالم أجمع بمقياس مساحة زمن البث الإعلامى عنها.

يضعنا هذا كله أمام تحد كبير وهو ماذا بعد؟ وهل من شأن التغيير الراديكالى فى هيكل الحكم من نفس القدر من الرؤية المتألقة راجحة المنطق والعقل التوجه لعودة دوران عجلة الإنتاج إلى ما كانت عليه من قبل بعد أن تعطلت وكادت تتوقف عن الإنتاج خلال الأحداث، كما أن عودة دورانها بعد تلك الاحداث مازال يكتنفه التباطؤ وعدم الانتظام.

ودعونا لا نختلف حول تعديل بعض فقرات الدستور فان هذا تعديل مؤقت، أما عن تعديل الدستور ذاته فلنعطه لأولى الأمر من كبار الدستوريين والمشرعين ولا مانع من أن يسترشدوا ببعض أمهات الدساتير ولتكن الفرنسى والألمانى وأيضا التركى باعتباره الأقرب للنموذج المصرى.

ولعله من المفيد أن يتم ترشيح رئيس الجمهورية ونائبه معا إذ أن النائب فى هذه الحالة لايقل أهمية عن الرئيس باعتباره الرئيس الشرعى إذا ما حدث مكروه للرئيس ذاته لاقدر الله، ومن ثم فان التصويت على رئيس الجمهورية ونائبه معا فى ذات الوقت له مزاياه، وهذا الأمر يطرح أمام الشعب شفافية كاملة عن شخصية نائب الرئيس حتى لايتم اختياره خلافا لرغبة الشعب.

لذا فإنه بات من الضرورى أن يثبت هذا التغيير الحادث قدرته على التوجه الاقتصادى وإطلاق الطاقات الإنتاجية لأفضل مما كانت عليه باعتباره المعيار الحقيقى القابل للقياس لتقييم جدوى ماحدث محليا وعالمياً والذى نرجو له أن يحافظ على إعجاب العالم بتلك الثورة البيضاء ذات السمات المصرية الخالصة والتى يجب ألا تسقط من أهدافها الجدوى الاقتصادية.. أورد فيما يلى بعضا من الأولويات التى تقع على رأس أدوات التفعيل الاقتصادية دون ثمة اختلاف حول أهميتها.

■ عودة الأمان والانضباط ووضع خفافيش الظلام فى موضعهم الصحيح، فما يرد للمسامع من انفلات أمنى يستغله المجرمون والأوباش ويهاجمون الشعب تحت تهديد السلاح أمر لايمكن السكوت عليه بل إن مواجهته بكل حزم تعتبر من أولى الأولويات.

■ التوسع فى إطلاق إمكانيات الاقتصاد وتشجيع القطاع الإنتاجى بكافة الوسائل على إطلاقها بمعنى حجب أى مزايا تشجيعية واستحداث ماتوجب الحاجة إليه.

■ الحرص على ألا تؤدى ظاهرة توجيه اتهامات للبعض فى عودة ظاهرة الأيادى المرتعشة سواء فى قطاع البنوك أو التجارة الخارجية أو مركز تحديث الصناعة.

■ إتاحة إمكانية عودة وكلاء الوزارة ذوى السمعة الطيبة والتخصص إلى الخدمة بعقود سنوية سواء لشغل وظائفهم السابقة أو باعتبارهم مستشارين للوزراء.

■ تقييم أداء رؤساء الهيئات ذات العلاقة المباشرة على الصناعة والتجارة وتشجيعهم فى استكمال أدواتهم دفعا للقطاع الاقتصادى.

■ التباحث جديا مع اتحادات شركات التأمين المحلية والعالمية فى تخفيض قيمة التأمين على المخاطر فى حالات الاستيراد أو التصدير من مصر واليها باعتبار أن مصر لايجب تصنيفها باعتبارها دولة ذات مخاطر عالية.

■ التفاوض جدياً فى تخفيض أسعار الشحن البحرى والجوى والتى تمت زيادتها مؤخرا والتى تعتمد على نسبة المخاطر بكل دولة.

■ انتظام عمل البورصة المصرية ويمكن لادارتها إصدار قرارات احترازية لايقاف التعامل على الأسهم التى يهبط سعرها فى يوم واحد اكثر من نسبة معينة ولتكن مثلا ١٥٪ أو ١٠٪، وذلك حتى يستقر التعامل فى البورصة تحت الظروف العادية.

■ تشجيع هيئة الاستثمار على الإعلان عالمياً عن مزايا الاستثمار فى مصر وذلك جذبا للاستثمارات الخارجية المباشرة مع الإعلان عن الضوابط القانونية لحماية هذه الاستثمارات.

وليعلم الشباب أن مصر تنتظر منهم الكثير لذا ان الواجب علينا جميعا شيبة وشبابا أن نتصدى لكل مايشوه وجه مصر الحضارى.

رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية

جريدة الأهرام (صفحة 10) 28-04-2011

بني الحمي والوطن: ماذا بعد؟

بقلم
دكتور مهندس / نادر رياض
رئيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية

فاجأتنا رياح التغيير وما صاحبها من انتفاضة محمودة على جانبها الإيجابي إلا أن مردودها السلبي والذي أيقظ خفافيش الظلام والذئاب الجائعة من سباتها المؤقت كان منذر بالخطر المستطير.

ولا يستطيع المتابع في صدد الأحداث المصرية خلال الثمانية عشر يوماً الأولي من انتفاضة الشباب وما تلاها خلال العشرين يوماً إلا أن يري مدي سيطرة هذه الانتفاضة علي سمع وبصر العالم الخارجي وكيف أنها طرحت منطقاً جديداً علي خريطة التغيير في العالم أجمع بمقياس مساحة زمن البث الإعلامي عنها ، أما عن الحلقات النقاشية التي دارت حولها في برامج التليفزيون الأوربي والعالمي فحدث ولا حرج فقد ذهب البعض في وصفها بأن فيها ما يقارن بالثورة الفرنسية وحصن الباستيل وما صاحبها وتبعها من سقوط سيطرة الدولة الدينية والعودة إلي استقلال الدولة المدنية غير خاضعة لأي تأثير خارجي .

إلا أن هذه المقارنة أنصفت انتفاضة الشباب باعتبارها لم تكن ثورة دموية ولا عشوائية ولم تستنفر قوي الشعب العاملة علي الاقتصاص الهمجي من رموز العهد السابق ،كما أنها خصت مصر وجيل الشباب منها بميزة السبق في اتخاذ هذا النمط الغير مسبوق من السلوك الحضاري والذي شد عقول العالم وقلوبها لظاهرة التكافل داخل منطقة الاحتجاج والتي انتهت بتنظيف الشوارع قبل الجلاء عنها وهو أمر شد أنظار العالم وفكره .

يضعنا هذا كله أمام تحد كبير وهو ماذا بعد ؟ وهل من شأن هذا التغيير الراديكالي في هيكل الحكم من نفس القدر من الرؤية المتألقة راجحة المنطق والعقل أن التوجه لعودة دوران عجلة الإنتاج إلي ما كانت عليه من قبل بعد أن تعطلت وكادت تتوقف عن الإنتاج خلال الأحداث ،كما أن عودة دورانها بعد تلك الأحداث لا زال يكتنفه التباطؤ وعدم الانتظام .

ودعونا لا نختلف حول تعديل بعض فقرات الدستور فان هذا تعديل مؤقت ، أما عن تعديل الدستور ذاته فلنعطه لأولي الأمر من كبار الدستوريين والمشرعين ولا مانع من أن يسترشدوا ببعض أمهات الدساتير ولتكن الفرنسي والألماني وأيضاً التركي باعتباره الأقرب للنموذج المصري .

ولعله من المفيد أن يتم ترشيح رئيس الجمهورية ونائبه معاً إذ أن النائب في هذه الحالة لا يقل أهمية عن الرئيس باعتباره الرئيس الشرعي إذا ما حدث مكروه للرئيس ذاته لا قدر الله ،ومن ثم فإن التصويت علي رئيس الجمهورية ونائبه معاً في ذات الوقت له مزاياه ، وهذا الأمر يطرح أمام الشعب شفافية كاملة عن شخصية نائب الرئيس حتى لا يتم اختياره خلافاً لرغبة الشعب .

لذا فإنه بات من الضروري أن يثبت هذا التغيير الحادث قدرته علي التوجه الاقتصادي وإطلاق الطاقات الإنتاجية لأفضل مما كانت عليه باعتباره المعيار الحقيقي القابل للقياس لتقييم جدوى ما حدث محلياً وعالمياً والذي نرجو له أن يحافظ علي إعجاب العالم بتلك الثورة البيضاء ذات السمات المصرية الخالصة والتي لا يجب أن تسقط من أهدافها الجدوى الاقتصادية ... أورد فيما يلي بعضاً من الأولويات التي تقع علي رأس أدوات التفعيل الاقتصادية دون ثمة اختلاف حول أهميتها .

.عودة الأمان والانضباط ووضع خفافيش الظلام في موضعهم الصحيح ، فما يرد للمسامع من انفلات أمني يستغله المجرمون والأوباش ويهاجمون الشعب تحت تهديد السلاح أمر لا يمكن السكوت عليه بل إن مواجهته بكل حزم يعتبر من أولي الأولويات .التوسع في إطلاق إمكانيات الاقتصاد وتشجيع القطاع الإنتاجي بكافة الوسائل علي إطلاقها بمعني عدم حجب أي مزايا تشجيعية واستحداث ما توجب الحاجة إليه .

الحرص علي ألا تؤدي ظاهرة توجيه اتهامات للبعض في عودة ظاهرة الأيادي المرتعشة سواء في قطاع البنوك أو التجارة الخارجية أو مركز تحديث الصناعة .

إتاحة إمكانية عوده وكلاء الوزارة ذوي السمعة الطيبة والتخُصص إلي الخدمة بعقود سنوية سواء لشغل وظائفهم السابقة أو باعتبارهم مستشارين للوزراء .

تقييم أداء رؤساء الهيئات ذات العلاقة المباشرة علي الصناعة والتجارة وتشجيعهم في استكمال أدواتهم دفعاً للقطاع الاقتصادي .

التباحث جدياً مع اتحادات شركات التأمين المحلية والعالمية في تخفيض قيمة التأمين علي المخاطر في حالات الاستيراد أو التصدير من مصر واليها باعتبار أن مصر لا يجب تصنيفها باعتبارها دولة ذات مخاطر عالية

التفاوض جدياً في تخفيض أسعار الشحن البحري والجوي والتي تمت زيادتها مؤخراً والتي تعتمد علي نسبة المخاطر الخاصة بكل دولة .

انتظام عمل البورصة المصرية فى العمل ويمكن لإدارتها إصدار قرارات احترازية لإيقاف التعامل علي الأسهم التي يهبط سعرها في يوم واحد أكثر من نسبة معينة ولتكن مثلاً 15% أو 10% ، وذلك حتى يستقر التعامل في البورصة تحت الظروف العادية .

تشجيع هيئة الاستثمار علي الإعلان عالمياً عن مزايا الاستثمار في مصر وذلك جذباً للاستثمارات الخارجية المباشرة مع الإعلان عن الضوابط القانونية لحماية هذه الاستثمارات .

انتظام الدراسة بالجامعات والمدارس والاهتمام بالأنشطة الجامعية واتحادات الطلبة والأنشطة الصيفية الشبابية وذلك ببرامج تعظم من طاقة الشباب الفكرية والرياضية خاصة الأنشطة الجامعية منها ودعم إصدار الصحف الجامعية لتزيد من ترابط الشباب حول أفكار قومية وبناءة .

إفساح المجال للوقفات الاحتجاجية مع تخصيص مكان لها وليكن الحديقة الدولية بما لا يعوق الحياة الاقتصادية ويعطلها والتي يمكن تسميتها بحديقة الرأي الحر بعد تجهيزها بثلاث أو أربع منابر للحديث من فوقها ، ولعل حديقة الرأي الحر هذه بما نعلقه عليها من آمال يفتح المجال لتفريخ قيادات شبابية متميزة تشق لنفسها طريقاً لتصبح من رجال الصف الأول والصف الثاني من القيادات المصرية التي تصنع مستقبلاً أفضل لهذه الأمة كل في تخصصه وكل في مجاله.

بقي أن نؤكد علي أن حالة الإعجاب والانبهار العالمي التي أحدثتها ثورة الشارع المصري بشبابه ومثقفيه يجب لها ألا تخبو أو تلحق بها سلبيات نتيجة لبعض الأعمال الغير مسئولة والغير منضبطة التي قد يقوم بها البعض من وقفات احتجاجية غير موفقة فينعكس أثرها سلباً علي ما اتفق علي تسميته بثورة شباب مصر ، فلنتوخى الحذر فقد مضت مرحلة التعبير عن المواقف من خلال الحناجر التي تنطلق من العقل الجماعي ودخلنا مرحلة الحوار العاقل الرشيد المدعوم بسلطة الحق وشرعية التوجه .

وليعلم الشباب أن مصر تنتظر منهم الكثير لذا فانه الواجب علينا جميعاً شيبة وشباباً أن نتصدي لكل ما يشوه وجه مصر الحضاري .